التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/٤

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

ستة أشهر من سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس

بقلم جون آيزيك؛ مركز دراسات السياسة الدولية، ٢٠٠٧/٧/١٩

** عند إستلام السيطرة على مجلس النواب والشيوخ في تشرين الثاني ٢٠٠٦، كان الديمقراطيون مصممون على هز الأمور والدفع قدماً بأجندة كان الجمهوريون قد تجاهلوها على مدى السنوات الست الماضية.*

بعد أكثر من ستة اشهر بقليل في السلطة، كان هناك بعض المكتسبات الهامة بخصوص قضايا الأمن الوطني. وعلى كل حال حدَت الأكثرية الديمقراطية الضئيلة في الكونغرس وفيتو الرئيس جورج دبليو بوش، من القدر الذي كان بإمكان الديمقراطيون أن يحققوه.

ويحافظ الديمقراطيون في مجلس النواب على أكثرية ٣٠ صوتاً، بما فيها شريحة حقيقية وأساسية من ديمقراطيي "Blue dog" الأكثر محافظة. أما في مجلس الشيوخ، فالأكثرية فيه أكثر ضآلة حتى، فهناك ٥١ ديمقراطي مقابل ٤٩ جمهوري، مع غياب تيم جونسون بسبب المرض وتصويت جوزف ليبرمان الجمهوري حول أهم القضايا الأمنية الوطنية.

وفي حين إستهلك العمل للوصول إلى نهاية سريعة لحرب العراق مقداراً كبيراً من وقت الديمقراطيين، فإن نجاحات الأمن القومي الأولى والأكبر جاءت حول قضايا الأسلحة النووية وذلك في المجلس النيابي تحديداً.

وعندما درس المجلس النيابي بكامله قانون مخصصات الطاقة والمياه للسنة المالية ٢٠٠٨، فإنّ ذلك جاء عقب مبادرة لجنته لمخصصات الطاقة والمياه وحذفه لطلب الإدارة مبلغ ٨٨,٨ مليون دولار، بكامله، لتمويل جيل جديد من الأسلحة النووية (ما يدعى ببرنامج تغيير الرأس الحربي الموثوق "RRW"). وتحتج إدارة بوش بأنّ هذا البرنامج (RRW) سيوفر رأساً حربياً نووياً حديثاً أكثر وثوقاً، بحيث أنه سيسهّل التخفيضات بالترسانة النووية الأميركية. كما تعرض الإدارة أيضاً، لكنها لا تَعِد، إلى أنّ الأسلحة الجديدة ستجعل فرضية إختبار الإنفجارات النووية مسألة أقل ترجيحاً، بالرغم أنّ هناك عدد كبير من المشككين الذين يرتابون بإمكانية نشر البنتاغون لسلاح لم يتم إختباره مطلقاً.

ويرد المعارضون بالقول بأنّ برنامج RRW إستفزازي وتحرك غير ضروري لتحديث الترسانة النووية الأميركية، والذي سيقوض الإلتزامات الأميركية بمعاهدة الحد من الإنتشار. كما يشيرون أيضاً الى دراسات توصلت إلى إستنتاج يقول بأنّ الأسلحة النووية الأميركية الموجودة ستبقى محل ثقة ويمكن الإعتماد عليها لمدى ٥٠ عاماً أخرى، على الأقل.

وخلال تحضيرها لقضيتها، إصطدمت الإدارة بمنشار كهربائي مرعب: رئيس لجنة الطاقة والمياه النائب بيت فسيكلوسكي، والرئيس الأسبق لنفس اللجنة النائب دايفيد هوبسون. ففي السنوات السابقة، ساعد هذا الثنائي على قتل وإنهاء البرنامج السابق للإستبدال الموثوق للرأس الحربي – برنامج "بانكر باستر" النووي (الخارق النووي القوي للأرض).

وفي جلسات إستماع هذا العام، كان النائبان ينتقدان بشدة طريقة إمساك وزارة الطاقة بالبرامج النووية. وعندما درست لجنته القانون في ٢٣ أيار، قال فيسكولسكي في تصريح محضر سابقاً:

"بسبب العواقب الدولية والمحلية الخطيرة لإستهلال الولايات المتّحدة العمل على نشاط إنتاج أسلحة نووية جديدة، فإنه من الحاسم أن تقوم الإدارة بطرح خطة عمل شاملة قبل تخصيص التمويل اللازم لذلك. وبسبب سجل الوكالة بسوء الإدارة بما يتعلق بالمشاريع التي تمتلك خطة، فإني لا أعتقد بأنها (اللجنة) تطلب الكثير بسؤالها عن إستراتيجية نووية شاملة قبل شروعنا ببناء سلاح نووي جديد".

ومضت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ، جزئياً، في إتجاه فيسكلوسكي– هوبسون بإقتطاعها مبلغ ٢٣ مليون دولار من برنامج "RRW "والتوصل الى قرار بالمحافظة على البرنامج في مرحلة الأبحاث والتصميم. أما في تقرير اللجنة، فقد أوضح رئيس لجنة تطوير الطاقة والمياه السيناتور بايرون دورغان بأنه يشكك بخصوص متابعة البرنامج، بتجاوز مرحلة التصميم، مع هذه الرؤوس الحربية الجديدة: "على الكونغرس أن يجري تحليلات ومناقشات أكثر نشاطاً وقوة لسياستنا الدفاعية الإستراتيجية الوطنية قبل إتخاذ القرار حول ما إذا كنا سنستمر بتطوير برنامج RRW أم ننهيه... كما علينا أن ندرس أيضاً ما الوقع الذي سيكون لبرنامج RRW على الجهود الدولية لمنع الإنتشار".

ولن يدرس كل مجلس الشيوخ رؤيته لمخصصات الطاقة والمياه إلا بعد إستراحة شهر آب.

أما الصقور النوويون فقد كانوا متضامنين في مواجهة الإقتطاعات المهدد بها لبرنامج الأسلحة النووية الجديد. إذ كتبت "سبرينغ بايكر"، التابعة لمؤسسة "هيريتاج" اليمينية في ١١ أيار ٢٠٠٧ ورقة تعلن فيه موقفها تقول فيها: "إنّ هذه الترسانة النووية الأميركية الصغيرة تجعل مسألة تحديث الترسانة بالكامل قضية أهم، كما أنها يجب أن تكون مفصّلة لتلبي متطلبات إستراتيجية الحد من الأضرار".

وقد تذمر السيناتور جون كايل، وهو عضو في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، من إختزال خطاب مجلس الشيوخ في ١٠ تموز قائلاً: "هذا يترك الردع النووي الأميركي، معتمداً تماماً على أسلحة تم تصميمها وبناؤها في الثمانينات... فما هي الإشارة التي سنرسلها، ليس فقط لأعدائنا، بل حتى لحلفائنا الذين كانوا معتمدين على مدى ٦٠ عاماً على مظلة الحماية لردعنا النووي؟"

أما المجلس النيابي، فقد إتخذ عدداً من الخطوات الإيجابية الأخرى حول قضايا الأسلحة النووية. فقد إقتطع مبلغ ٢٤,٩ مليون دولار بكامله لمحطة جديدة لبناء حفر البلوتونيوم، وأضاف حوالي ٩٠٠ مليون دولار لبرامج الحد من الإنتشار النووي، ما يجعل المجموع يصل الى ٢ مليار دولار، وإقتطع تمويلاً من المبلغ المطلوب وقيمته ٤,٥ مليون دولار الى ١٢٠ مليون دولار لبرنامج إعادة تصنيع البلوتونيوم (شراكة الطاقة النووية العالمية) التي ستستخلص مواد الأسلحة النووية القابلة للإستعمال من النفايات النووية.

وكان فيسكلوسكي وهوبسون قادرين، وبسهولة، على تحويل إعتراض المجلس النيابي لصالح تخفيضاتهما البرامجية. وعندما درس المجلس النيابي قانون مخصصات الطاقة والمياه للسنة المالية ٢٠٠٨ في ٢٠ حزيران، رُفض بهامش أصوات أساسي وحقيقي بلغ ١٢١–٣١٢، ومنح النائب "توم أودال" صلاحية نقل مبلغ ١٩٢ مليون دولار الى مختبر لوس آلاموس الوطني لصنع الأسلحة النووية.

وفي حين حذفت لجنة مخصصات مجلس الشيوخ، أيضاً، أموال إنتاج حفر البلوتونيوم وأضافت ٢٠٠ مليون دولار لبرامج الحد من الإنتشار، فإنها إقتطعت طلب تمويل لبرنامج إعادة تصنيع البلوتونيوم من ٤,٥ مليون دولار الى ٢٤٣ مليون دولار.

وكان هناك أيضاً نزاع حول معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة (CTBT)، وهي إتفاقية وقعها الرئيس كلينتون ورفضها مجلس الشيوخ في العام ١٩٩٩. وفي رهان على إعادة إنشاء الدعم للمعاهدة والتحضير لإعادة درسها الحتمي، تبنت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ مادة غير ملزمة في قانونها تقول ببساطة: "على مجلس الشيوخ أن يصادق على معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة". وكانت هذه الكلمات القليلة كافية لإستثارة هجوم مضاد وقوي من الصقور النوويين. ولم يكن "فرانك كافني" من مركز "السياسة الأمنية" مسروراً على الإطلاق من أي شيء يحمل نكهة أو اثر التحكم بالسلاح، حيث إنفجر بخطبة رنانة طويلة ومملة في ١٩ حزيران للـــ "واشنطن تايمز" قائلاً: "على كل حال، لقد قرر السيناتور كارل ليفن– النائب الديمقراطي عن ولاية ميتشغن، المناهض الأكثر راديكالية للشؤؤون الدفاعية، عل الإطلاق، من بين من ترأسوا لجنة القوات المسلحة – بأن يحاول إعادة البرنامج الدفاعي الى الحياة ورفض معاهدة حظر التجارب النووية(CTBT...إنّ السيد ليفن يسعى الى تفعيل باب خلفي سري معاكس لموقف مجلس الشيوخ التاريخي بشأن معاهدة حظر الإختبارات الشاملة."

وأوضح السيناتور "كايل" بأنه كان أقل من مسرور بسبب بند المعاهدة. ففي خطابه بـــ ١٠ تموز، عارض وبقوة بند CTBT: "إنّ وضع الأمر بعيداً عن الأنظار مع قرب الإنتهاء من هذا القانون، وبطريقة تحمل بصمة خفية ودقيقة جداً، هو محاولة غير مسبوقة لتقرير المصادقة على المعاهدة مسبقاً– معاهدة تم رفضها أساساً بأغلبية ساحقة بسبب هذا البند– CTBT... أما منطق مجلس الشيوخ هذا فيجب أن يدعى بما هو عليه تماماً– منطق خادع ومزيف.

أما ما الذي سيحدث لهذا المنطق المتواضع للغة مجلس الشيوخ، فأمر غامض وملتبس، لأنّ قانون التفويض الدفاعي كان قد أضيف الى قائمة الأعمال غير المنتهية الطويلة لمجلس الشيوخ، والتي قد لا يتم الإنتهاء منها في أيلول. وهناك بند واحد موجود في عدد من القوانين يرجح أن يصمد وهو: المطالبة بأن تواصل الولايات المتّحدة العمل على تقييم جديد لسياسة أسلحتها النووية، بحيث يعكس الظروف المتغيرة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد ٩/١١.

ففي دورتها الأولى، أعلنت إدارة جورج دبليو بوش عن تفعيل قرار رسمي بخصوص سياسة الأسلحة النووية، والذي دعا الى إعتماد متزايد على الأسلحة النووية. وقد تُطور هذه المراجعة السياسية الجديدة، من دون أن تكون موجهة من قِبَل المحافظين الجدد الذين يهيمنون على مراجعة بوش، سياسة أفضل بشكل حقيقي تأخذ بالإعتبار ما إذا كانت مسألة المحافظة على آلاف الأسلحة النووية أمراً ضروري.

وكانت القضية الساخنة الأخرى إتفاقية الأفرقاء الستة في شباط ٢٠٠٧ المثيرة للجدل، والتي إنتهت بإغلاق مفاعل نووي في كوريا الشمالية. أما الإتفاقية فمحل خلاف لأنّ السفير الأميركي الأسبق للأمم المتّحدة جون بولتون، وإلى حد كبير، يستخف بالإتفاقية وربما هو يتحدث بإسم نائب الرئيس، ديك تشيني.

وسجل السيناتور "تشاك غراسلي" معارضته القوية أيضاً للإتفاقية. ففي خطاب ١٢ تموز ٢٠٠٧ في مجلس الشيوخ، أشار "غراسلي" قائلاً بأنه في حين فهم بأنّ بوش أيّد الإتفاقية، فإنه عارض عدم تحرير مبلغ ٢٥ مليون دولار مجمدين لكوريا الشمالية. "هنا يصبح العم سام، مرة أخرى، العم المُستغل لأجل ديكتاتور ما متبجح يتظاهر بالأهمية. و من ثم نتساءل لماذا نحن غير مُحترمين حول العالم".

وتردد وجهات نظر "غراسلي" صدى تلك التي لبولتون، الذي عرض في مقالة له لصحيفة "وول ستريت جورنال" في ٣ تموز، بأنّ الإتفاقية "دليل على أن تصميم بوش الواضح في العام ٢٠٠١ بإتباع مسار مختلف قد إختفى، وحل مكانه نفس إطار العمل المفاهيمي المنقوص ، الذي كان قد فشل في التسعينات بشكل سيئ للغاية".

أما الأخبار بشأن إيران والدفاع الصاروخي، فكانت مختلطة. فهناك كثيرون يتخوفون من أنّ يقوم بوش، في الوقت الذي يعاني من خسارة تامة لجهة التغلب على مشاكله في المستنقع العراق، بإطلاق هجوم ما على إيران قبل تركه منصبه. وفي جزء من الرد على الهواجس الأميركية بخصوص إيران، أثار عرض أميركي لإنشاء موقع دفاعي صاروخي وطني ثالث في بولندا والجمهورية التشيكية، بقصد الحماية ضد هجوم إيراني ما، الجنون والغضب في أوروبا. وإقتطع مجلس النواب مبلغ ١٦٠ مليون دولار من طلب الإدارة البالغ ٣١٠ مليون دولار لإنشاء الموقع الثالث، في حين إقتطعت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ مبلغ ٨٥ مليون دولار. وفي الحالتين، أوصى الكونغرس بمقاربة "المضي ببطء" بخصوص بناء الموقع الثالث.

وتفاعلت إدارة بوش بقوة ضد الإقتطاعات المالية. إذ قال لـــ "بيان سياسة الإدارة" في ١٠ تموز أُلقِيَ في الكونغرس حول إقتطاعات مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع الصاروخي ما يلي: "تعارض الإدارة، وبقوة، إقتطاع مبلغ ٨٥ مليون دولار للموقع الدفاعي الصاروخي الأميركي في أوروبا والحدود المفروضة على مسألة توفير التمويلات اللازمة للتدبير، الإنشاء، ونشر الموارد الدفاعية الصاروخية في أوروبا، الأمر الذي يؤخر مسألة بسط موارد الدفاع الصاروخي لحماية الولايات المتّحدة وأوروبا ضد التهديد الصاروخي البازغ من إيران".

أما السيناتور "جف سيشتز"، فقد عرض، وبنجاح، فهماً لتعديل مجلس الشيوخ مصرحاً بأنّ على السياسة الأميركية "أن تتطور وتنتشر، بالسرعة الممكنة تكنولوجياً، وذلك في إرتباط وإتحاد مع حلفاءها ودول أخرى متى كان ذلك ممكناً، وهذا دفاع فعال ضد التهديد القادم من إيران". وبعدما تم تلطيف التعديل المأخوذ عن مسودة أولى قُدِمَت الى مجلس الشيوخ، تمت الموافقة عليها بأغلبية ساحقة، ٩٠ ضد ٥. أما الشيوخ، فلم يريدوا، بحسب الظاهر، أن يبدوا "ناعمين" بشأن التهديد الإيراني.

وإحتج "جف سيشتز" في ١٢ تموز قائلاً: يمكن لدفاع صاروخي فعال، الذي سنبدأ بنشره بدقة ودون تأخير، أن يقنع القيادة الإيرانية بأنّ تطوير صواريخ كهذه للحصول على أسلحتهم النووية هو عمل عبثي". وإستمر "سيشتز" بالإحتجاج ضد أي تحرك لوقف بناء الموقع الثالث قائلاً: أعتقد أنها ستكون صفعة غير لائقة على وجه أمتنا، إذا ما كنا سنسحب السجادة من تحت هذه المشاريع بعدما داس عليها حلفاءنا وكانت داعمة لهم."

أما إحدى المقاربات التي درسها المعارضون بشأن هجوم وقائي ضد إيران فكان تعديلاً لحظر القيام بهجوم ما على إيران من دون موافقة مسبقة من مجلس النواب. وتمعن السيناتور "جيم ويب"، في مجلس الشيوخ، ملياً في هذه المقاربة، لكنه قرر في النهاية بأنّ هذا المجهود قد يكون غير مثمر.

أما في مجلس النواب، فقد مضى النائب "بيتر ديفازيو" قدماً بهذا التعديل، لكنه أخفق بشكل واضح بتصويت ١٣٦–٢٨٨. كما رُفض تعديل أكثر تواضعاً للنائب "روب آندروز" يحظر الإنفاق في القانون لصالح التخطيط لعمليات طارئة محتملة في إيران بفارق تصويت أضيق: ٢٠٢–٢٠٦. أما بخصوص التحركات ذات الصلة بإيران، فقد بدأت لجان نيابية عديدة بدراسة التشريع القانوني لتشريع عقوبات إضافية ضد إيران، لكن لم يتم الموافقة على أي من هذه القوانين، ولا حتى على جهود مشابهة لمجلس الشيوخ، حتى الآن.

ولكن، وأكثر من أية قضية أخرى، كانت جهود الديمقراطيين المصممة، لكن الشائكة، بالإعتراض على سياسة بوش بخصوص حرب العراق، هي التي إستهلكت، في الأشهر الست الأولى، معظم وقت وطاقة الكونغرس الجديد.

وبعد أداء القسم في كانون ثاني الماضي، بدأ الكونغرس عملية التصويت حول حرب العراق، وإستمرت هذه الأصوات بتواتر كبير. ومؤخراً جداً، في ١٨ تموز، صوت مجلس الشيوخ بـــ٥٢–٤٧ لصالح إنهاء النقاش حول تعديل تقدم به السيناتور "ليفن" والسيناتور "جاك ريد" المطالب بعمليات إنسحاب للجيش والبدء بذلك بعد ١٢٠ يوماً من المصادقة على القانون، مع خروج معظم الجنود بحلول ٣٠ نيسان ٢٠٠٨. وقد صوت ٤ جمهوريين بـــ "الموافقة" ولم يصوّت أي ديمقراطي بالإعتراض. وكان المطلوب ٦٠ صوتاً لإنهاء النقاش حول التعديل.

أما في الأسبوع الذي سبقه، في ١٢ تموز، فقد صوّت المجلس النيابي بأكثرية ٢٢٣-٢٠١ للموافقة على قانون يطالب ببدء سحب معظم الجنود الأميركيين في العراق بمدة لا تتجاوز ١٢٠ يوماً بعد التصديق على القانون وبالخروج بحلول ١ نيسان ٢٠٠٨. وصوّت ١٠ ديمقراطيين "بالرفض"، و ٤ جمهوريين "بالموافقة"، وسيكون هناك حاجة لأكثرية الثلثين لتجاوز فيتو بوش.

وقد برهن الـ ١٨ صوتاً تقريباً في مجلسي الشيوخ والنواب حول العراق، منذ كانون الثاني، عن ٥ توجهات هي:

إن الحزب الديمقراطي موحد تقريباً لصالح وضع نهاية لحرب العراق، وهو مستعد للتصويت لقانون تشريعي لوضع جدول زمني لإنهاء الحرب.

ينتقد عدد متزايد من الجمهوريين سياسة بوش الحربية، لكن مع ذلك هناك قلة ممن هم مستعدين للتصويت لصالح القانون التشريعي لوضع حد للحرب.

لا يزال ناشطو المجتمع المحلي الذين يعتقدون بأنّ الديمقراطيين سيطروا على الكونغرس في إنتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٦، بسبب حرب العراق، مستائين لأنّ الحرب لا تزال محتفظة بشدتها ولأنّ الديمقراطيين لم يفرضوا قولهم.

مع الهامش الضيق للأكثريات الديمقراطية في الكونغرس، من المرجح أن يستمر هذا الوضع الى حين يصبح هناك عدد أكبر من الجمهوريين المستعدين للتصويت على إنهاء الحرب أو الجد في السير بإتجاه البيت الأبيض والطلب من بوش إنهاءها.

من المتوقع أن تكون مرحلة القرار الكبير المقبل في منتصف أيلول، أي عندما يقدم الجنرال "دايفيد بترايوس" والسفير "رايان كروكر" تقريراً جديداً حول وضع العراق الكارثي، وهو الوقت الذي سيصوت فيه الكونغرس، مرة أخرى، على تشريع مناهض للحرب.

وقد تستمر الحرب طالما أنّ بوش باقٍ في منصبه حتى كانون الثاني ٢٠٠٩، إلا أنّ العرقنة يمكن أن تبدأ في الخريف- تحويل إدارة الحرب للحكومة العراقية، سواء كان ذلك للأفضل أم للأسوأ.

في هذه الأثناء، ستهيمن قضية حرب العراق على النقاش السياسي. ومهما كانت النتيجة التي سينتهي إليها التشريع القانوني، فإنه سيقود الى مكاسب ديمقراطية كاسحة أكثر في إنتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٨. أما الجمهوريون، فغير سعداء ببوش بسبب إدارته لحرب العراق، الهجرة، ونسب التأييد المتدنية له. إلا أنهم لا يزالون عالقين معه في عملية إحتضان غير مريحة.

إنّ أي حكم قاطع بشأن الكونغرس يجب تأخيره. إذ لا يمكن وضع علامة حقيقية إلا بعدما يتم إحالة "الفحوصات والإمتحانات" النهائية في الخريف – عندما ينهي الكونغرس سنته التشريعية.